

مرسوم رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٠

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية بشأن تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والأرباح الناجمة عن النقل الجوي الدولي

أمير دولة قطر،

نحن حمد بن خليفة آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في التاسع من شهر جمادي الآخرة عام ١٤٣١ هجرية ، الموافق
لثالث والعشرين من شهر مايو عام ٢٠١٠ ميلادية،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية بشأن تجنب الازدواج
الضريبي على الدخل والأرباح الناتجة عن النقل الجوي الدولي ، الموقع بمدينة برازيليا بتاريخ ٢٠/١/٢٠١٠
، المرفق نصها بهذا المرسوم وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ
صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٩/٧/١٤٣١هـ

الموافق : ١١/٧/٢٠١٠ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

بين

حكومة دولة قطر

و

حكومة جمهورية البرازيل الاتحادية

بشأن تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والأرباح الناتجة عن
النقل الجوي الدولي

إن حكومة دولة قطر،

وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية،

رغبة منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الأرباح الناتجة عن النقل الجوي
الدولي،

وحيث أن القانون البرازيلي، وفقاً للمادة (٣٠) من المرسوم بقانون رقم ٥٨٤٤ بتاريخ ٢٣
سبتمبر ١٩٤٣، المنظمة بالمادة ١٧٦ من المرسوم رقم ٣٠٠٠ بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٩،
يرخص لمنح إعفاءات خاصة من ضريبة دخل الشركات إلى شركات النقل الجوي الأجنبية فيما
يتعلق بالأرباح المتحققة من تشغيل الطائرات في النقل الجوي، بشرط منح معاملة مماثلة
لشركات النقل الجوي البرازيلية،

قد اتفقتا على ما يلي:-

مادة (١)

الضرائب المشمولة

١ - الضرائب موضوع هذه الاتفاقية هي:

(أ) في حالة دولة قطر:

- الضرائب على الدخل،

(ويشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة القطرية")

(ب) في حالة جمهورية البرازيل الاتحادية:

- ضريبة الدخل على الشركات،

(ويشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة البرازيلية").

٢ - تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها تفرض بعد تاريخ

توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب القائمة أو بدلاً عنها. وتختص السلطات

المختصة في الدولتين المتعاقدين كل منهما بأية تغييرات جوهرية يتم إجراؤها على

الضرائب المشار إليها في هذه المادة.

مادة (٢)

تعاريف

١- يكون للمصطلحات التالية المستخدمة في هذه الاتفاقية نفس المعاني المبينة أدناه، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

(أ) يعني مصطلحا "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" دولة قطر وجمهورية البرازيل الاتحادية، حسبما يقتضي النص، يعني مصطلح "الدولتين المتعاقدتين" دولة قطر وجمهورية البرازيل الاتحادية،

(ب) يعني مصطلح "ضريبة" الضريبة القطرية أو الضريبة البرازيلية، حسبما يقتضي النص،

(ج) يعني مصطلحا "مشروع تابع لدولة متعاقدة" و "مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يزاول أعمالاً في مجال النقل الجوي الدولي ويقع مقر إدارته الفعلية في دولة متعاقدة ومشروع يزاول أعمالاً في مجال النقل الجوي الدولي ويقع مقر إدارته الفعلية في الدولة المتعاقدة الأخرى. ويعتبر هذان المصطلحان بأنهما يشملان تلك المشاريع التي يتم تحديدها بأنها تشغل خدمات نقل جوي بين الدولتين المتعاقدتين والتي يكون لإحدى الدولتين المتعاقدتين مساهمة فيها،

(د) يعني مصطلح "النقل الجوي الدولي" أي نقل بواسطة طائرة مملوكة، مؤجرة أو مستأجرة، يتم تشغيلها بواسطة مشروع تابع لدول متعاقدة، ما عدا الحالات التي يقتصر فيها تشغيل الطائرة على أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى،

(هـ) يعني مصطلح "تشغيل طائرة" النقل جواً للأشخاص، والأمتعة، والحيوانات، والبضائع أو البريد، بواسطة مشروع تابع لدولة متعاقدة، بما في ذلك بيع التذاكر أو الوثائق المماثلة اللازمة لهذا النقل، وكذلك تأجير أو استئجار الطائرات دون طواقم، إذا كان مثل التأجير والاستئجار حسب الحالة، عرضياً لتشغيل الطائرة في النقل الدولي،

(و) يعني مصطلح "السلطة المختصة":

- في حالة قطر، وزير الاقتصاد والمالية أو من يمثله قانوناً.
 - في حالة البرازيل، وزير المالية أو أمين الهيئة الفدرالية للإيرادات أو من يمثلهما قانوناً.
- ٢- فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من قبل دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يرد له تعريفاً فيها يكون له، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له نفس معناه السائد في ذلك الوقت بموجب قانون تلك الدولة لأغراض الضرائب التي تطبق علينا هذه الاتفاقية، وأي معنى وفقاً لقانون الضريبة المطبق لتلك الدولة يتقدم على أي معنى معطى للمصطلح بموجب القوانين الأخرى في تلك الدولة.
- ٣- الاتفاقية الحالية يجب أن تطبق وفقاً للقوانين الخالية لجمهورية البرازيل الاتحادية ودولة قطر.

مادة (٣)

تجنب الازدواج الضريبي

- ١- تحت شرط المعاملة بالمثل، تعفى الأرباح الناتجة من تشغيل الطائرات في النقل الجوي الدولي من قبل مشروع تابع لدولة متعاقدة من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بغض النظر عن الأسلوب الذي تم بموجبه فرض هذه الضريبة.
- ٢- تحت شرط المعاملة بالمثل، الأرباح الناتجة من نقل ملكية طائرة يتم تشغيلها في النقل الجوي الدولي من قبل مشروع تابع لدولة متعاقدة والأملاك المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه الطائرة، تعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى. بغض النظر عن الأسلوب الذي تم بموجبه فرض هذه الضريبة.
- ٣- تسري أحكام البند (١) و(٢) من هذه المادة، أيضاً على الأرباح المستحقة من الاشتراك في مجمع (POOL)، أو أعمال مشتركة أو في وكالة تشغيل دولية.

مادة (٤)

إعادة الأموال

حيثما يتم فرض ضريبة وتحصيلها من قبل دولة متعاقدة على نحو مخالف لأحكام هذه الاتفاقية، يجب تقديم طلبات الرد لدى السلطة المختصة في تلك الدولة في غضون الفترة الزمنية المنصوص عليها في القانون المحلي لتلك الدولة.

مادة (٥)

إجراءات الاتفاق المتبادل

١ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تسمى، عن طريق الاتفاق المشترك فيما بينهما، حل أي صعوبات أو غموض قد ينشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية. وتبدأ الاستشارة المطلوبة من قبل السلطة المختصة لدولة متعاقدة خلال ١٢٠ يوماً من تاريخ إستلام مثل هذا الطلب.

٢ - يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين مع بعضها البعض مباشرة بغرض التوصل إلى اتفاق وفقاً لضمون البند السابق.

مادة (٦)

دخول الاتفاقية حيز النفاذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ التوقيع عليها وتسري أحكامها على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

مادة (٧)
إنهاء الاتفاقية

مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذه الاتفاقية، تظل هذه الاتفاقية نافذة لأجل غير مسمى، ولكن يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين إنهاؤها عبر القنوات الدبلوماسية بتقديم إخطار خطي بالإلغاء عن طريق القنوات الدبلوماسية قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية السنة الخامسة التي تلي سنة دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وفي هذه الحالة ينتهي سريان هذه الاتفاقية بالنسبة للسنوات الخاضعة للضريبة التي تبدأ بعد نهاية السنة الميلادية التي تم فيها تقديم الإخطار بالإلغاء.

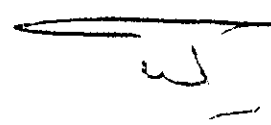
إشهاداً على ذلك وقع المفوضان من قبل حكومتيهما حسب الأصول المرعية على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين في برازيليا بتاريخ ٢٠/١/٢٠١٠ ميلادية، الموافق ١٤٣١/٢/٥ هجرية، باللغات العربية والبرتغالية والانجليزية، ويكون لكل النصوص نفس الحجية. وفي حالة الاختلاف في التفسير، يرجح النص المحرر باللغة الانجليزية.

عن / جمهورية البرازيل الاتحادية



عن / حكومة دولة قطر



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF QATAR
AND THE GOVERNMENT OF
THE FEDERATIVE REPUBLIC OF BRAZIL
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION ON PROFITS DERIVED
FROM INTERNATIONAL AIR TRANSPORT**

The Government of the State of Qatar

And

The Government of the Federative Republic of Brazil

Desiring to conclude an agreement for the avoidance of double taxation of profits from international air transport;

Considering that Brazilian Law, in accordance with article 30 of the Decree Law No. 5.844 of 23 September 1943, as regulated by article 176 of Decree No. 3.000 of 26 March 1999, authorizes specific exemption from corporate income tax for foreign air carriers in respect of profits from operation of aircraft in international traffic, on the condition that similar treatment be granted to Brazilian air carriers,

Have agreed as follows:

Article 1

Taxes Covered

1. The taxes which are the subject of this Agreement are:
 - (a) in the case of the State of Qatar:
 - the taxes on income (hereinafter referred to as " Qatari tax");
 - (b) in the case of the Federative Republic of Brazil:
 - the corporate income tax (" imposto sobre a Renda das Pessoas Juridicas/ IRPJ" in Portuguese hereinafter referred to as "Brazilian tax").
2. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in the taxes referred to in this Article.

Article 2
Definitions

1. The following terms used in this Agreement shall have the meaning as shown hereunder, unless the context otherwise requires:

- (a) the terms " a Contracting State" and "the other Contracting State" mean the State of Qatar and the Federative Republic of Brazil, as the context requires; the term "Contracting States" means the State of Qatar and the Federative Republic of Brazil;
- (b) the term "tax" means Qatari tax or Brazilian tax as the context requires;
- (c) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise involved in international air traffic and whose place of effective management is located in a Contracting State and an enterprise involved in international air traffic and whose place of effective management is located in the other Contracting State. These terms shall be deemed to include those enterprises which are designated to operate air services between the Contracting States, and in which a Contracting State has a share;
- (d) the term "international air traffic" means any transport by an aircraft, owned , leased or chartered, operated by an enterprise of a Contracting State, except when the aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- (e) the term " operation of aircraft" means the transportation by air of persons, baggage, animals, goods or mail, by an enterprise of a Contracting State, including the sale of tickets or similar documents for such transportation, as well as the rental or lease of aircraft on a bareboat basis where such rental or lease, as the case may be, is incidental to the operation of aircraft in international traffic;
- (f) the term "competent authority" means:
 - in the case of Qatar, the Minister of Economy and Finance or his authorized representative;

- in the case of Brazil, the Minister of Finance, the Secretary of Federal Revenue or their authorized representatives.
2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax law of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.
 3. The present Agreement shall be applied in conformity with the domestic laws of the Federative Republic of Brazil and the State of Qatar.

Article 3

AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION

1. Under the condition of reciprocity, profits derived from the operation of aircraft in international air traffic by an enterprise of a Contracting State shall be exempted from tax in the other Contracting State, irrespective of the manner in which it is levied.
2. Under the condition of reciprocity, profits derived from the alienation of aircraft operated in international air traffic by an enterprise of a Contracting State and movable property pertaining to the operation of such aircraft shall be exempted from tax in the other Contracting State, irrespective of the manner in which it is levied.
3. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 4
REFUND

Where tax has been levied and collected by a Contracting State contrary to the provisions of this Agreement, applications for the refund of tax have to be lodged with the competent authority of that State within the time period provided for in the domestic law of that State.

Article 5
MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. The competent authorities of the Contracting States shall endeavor to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. Consultation requested by the competent authority of a Contracting State shall begin within 120 days from the date of the receipt of such request.
2. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraph.

Article 6
ENTRY INTO FORCE

The Agreement shall enter into force on the date of its signature and its provisions shall have effect for taxable years beginning on or after the first day of January of the calendar year next following that in which the Agreement has entered into force.

Article 7
TERMINATION

Subject to the provisions of Article 4, this Agreement shall remain in force indefinitely, but either Contracting State may terminate it by giving written notice of termination through diplomatic channels, at least six months before the end of any calendar year after the fifth year following that of the entry into force. In such event this Agreement shall cease to have effect for taxable years beginning after the end of the calendar year in which the notice of termination has been given.

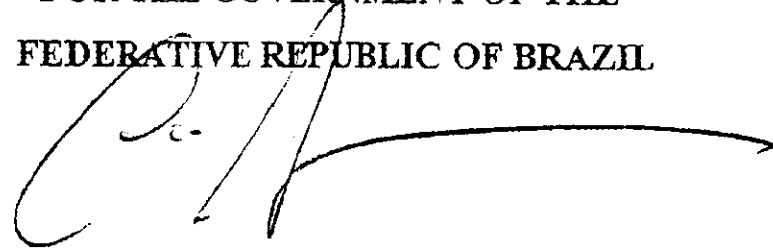
IN WITNESS whereof, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

This Agreement has been drawn up in duplicate at **Brasilia** this day of **20/1/2010 AD**, which corresponds to **5/2/1431 AH**, in the Arabic, Portuguese and English Languages, all texts being equally authentic. In the case of divergence in the interpretation, the English text shall prevail.

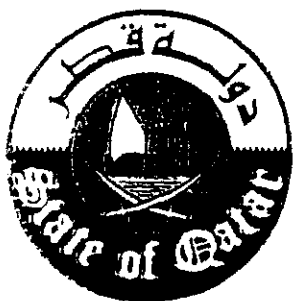
FOR THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF QATAR



FOR THE GOVERNMENT OF THE
FEDERATIVE REPUBLIC OF BRAZIL



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ACORDO

ENTRE

O GOVERNO DO ESTADO DO CATAR

E

O GOVERNO DA REPÚBLICA FEDERATIVA DO BRASIL

PARA EVITAR A DUPLA TRIBUTAÇÃO DOS LUCROS DO TRANSPORTE
AÉREO INTERNACIONAL

O Governo do Estado do Catar

e

O Governo da República Federativa do Brasil

Desejando concluir um acordo para evitar a dupla tributação dos lucros do transporte aéreo internacional;

Considerando que a legislação brasileira, por meio do artigo 30 do Decreto-Lei nº 5.844, de 23 de setembro de 1943, tal como regulamentado pelo artigo 176 do Decreto nº 3.000, de 26 de março de 1999, autoriza isenção específica do imposto sobre a renda das pessoas jurídicas (IRPJ) às companhias estrangeiras de navegação aérea relativamente aos lucros auferidos na operação de aeronaves no tráfego internacional, mediante a condição de tratamento recíproco às companhias brasileiras equivalentes;

Acordaram o seguinte:

Artigo 1º
IMPOSTOS VISADOS

1. Os impostos abrangidos por este Acordo são:
 - (a) No caso do Estado do Catar:
 - os impostos sobre a renda (de agora em diante referidos como “imposto catari”);
 - (b) No caso da República Federativa do Brasil:
 - o "Imposto sobre a Renda das Pessoas Jurídicas/IRPJ" (de agora em diante referido como “imposto brasileiro”).
2. O Acordo se aplicará também a impostos idênticos ou substancialmente similares que venham a ser criados após a data de assinatura do Acordo, em aditamento ou substituição dos impostos existentes. As autoridades competentes dos Estados Contratantes notificar-se-ão de quaisquer alterações substanciais dos impostos mencionados neste Artigo.

Artigo 2
DEFINIÇÕES

1. Os termos a seguir, mencionados neste Acordo, terão o significado abaixo definido, a não ser que o contexto imponha interpretação diferente:

- (a) os termos "um Estado Contratante" e "o outro Estado Contratante" significam o Estado do Catar e a República Federativa do Brasil, tal como esteja definido no contexto; o termo "Estados Contratantes" refere-se ao Estado do Catar e à República Federativa do Brasil;
- (b) o termo "imposto" significa o imposto catari ou o imposto brasileiro, de acordo com o contexto;
- (c) os termos "empresa de um Estado Contratante" e "empresa de outro Estado Contratante" significam, respectivamente, uma empresa operando no tráfego aéreo internacional e cujo centro de direção efetiva esteja situado em um Estado Contratante e uma empresa operando no tráfego aéreo internacional cujo centro de direção efetiva esteja localizado no outro Estado Contratante. Esses termos compreendem as empresas designadas para operar serviços aéreos entre os Estados Contratantes nas quais um Estado Contratante tenha participação;
- (d) o termo "tráfego aéreo internacional" significa qualquer transporte feito por aeronave operada por uma empresa de um "Estado Contratante", independentemente de a aeronave ser de propriedade da referida companhia, ser objeto de *leasing* ou apenas fretada para a operação. Excetua-se da definição aeronave que opere somente entre localidades do outro Estado Contratante;
- (e) o termo "operação de aeronave" significa o transporte aéreo de pessoas, bagagem, animais, bens ou correio por uma empresa de um Estado Contratante, incluindo a venda de bilhetes ou documentos similares para o referido transporte, assim como o aluguel ou o *leasing* de aeronave sem tripulação em que tal aluguel ou *leasing*, conforme o caso, seja acessório à operação de aeronave no tráfego internacional;

(f) o termo “autoridade competente” significa:

- no caso do Catar, o Ministro da Economia e Finanças ou seu representante autorizado;
 - no caso do Brasil, o Ministro da Fazenda, o Secretário da Receita Federal ou seus representantes autorizados.
2. No que se refere à aplicação do Acordo em qualquer momento por um Estado Contratante, qualquer termo não definido no Acordo terá, a não ser que o contexto exija interpretação diferente, o significado que naquele momento lhe for atribuído pela legislação daquele Estado para fins dos impostos visados pelo Acordo, e qualquer significado de sua lei tributária prevalecerá sobre o significado oriundo de legislação sobre outras matérias.
 3. O presente Acordo será aplicado em conformidade com os ordenamentos jurídicos internos da República Federativa do Brasil e do Estado do Catar.

Artigo 3

ELIMINAÇÃO DA DUPLA TRIBUTAÇÃO

1. Sob condição de reciprocidade, os lucros da operação de aeronave no tráfego aéreo internacional por uma empresa de um Estado Contratante serão isentos de impostos no outro Estado Contratante, independentemente da modalidade de cobrança.
2. Sob condição de reciprocidade, os lucros da alienação de uma aeronave operada no tráfego aéreo internacional por uma empresa de um Estado Contratante e de bens móveis relacionados à operação dessa aeronave serão isentos de imposto no outro Estado Contratante, independentemente da modalidade de cobrança.
3. As provisões dos parágrafos 1 e 2 deste Artigo se aplicarão aos lucros da participação em um “pool”, empreendimento conjunto ou agência de âmbito internacional.

Artigo 4
RESTITUIÇÃO

Quando um imposto tiver sido cobrado e recolhido por um Estado Contratante em violação dos dispositivos deste Acordo, requerimentos para a restituição do imposto devem ser apresentados junto à autoridade competente daquele Estado dentro do período previsto por sua legislação interna.

Artigo 5
PROCEDIMENTO DE ACORDO MÚTUO

1. As autoridades competentes dos Estados Contratantes deverão envidar esforços para resolver por acordo mútuo quaisquer dificuldades e dúvidas oriundas da interpretação ou aplicação deste Acordo. Consulta solicitada pela autoridade competente de um Estado Contratante começará 120 dias após a data de recebimento de tal solicitação.
2. As autoridades competentes dos Estados Contratantes comunicar-se -ão diretamente a fim de chegar a um acordo dentro do espírito do parágrafo precedente.

Artigo 6
ENTRADA EM VIGOR

O Acordo entrará em vigor na data de sua assinatura e seus dispositivos surtirão efeito para os anos fiscais iniciando-se no ou depois de 1º de janeiro do ano-calendário a se iniciar após a entrada em vigor do Acordo.

Artigo 7

DENÚNCIA

Ressalvados os dispositivos do Artigo 4, este Acordo vigorará indefinidamente, mas qualquer Estado Contratante poderá terminá-lo por meio de notificação escrita de denúncia transmitida pelos canais diplomáticos, ao menos seis meses antes do fim de qualquer ano-calendário após o quinto ano de entrada em vigor do Acordo. Em tal situação, o Acordo cessará de ter efeito para os anos fiscais a partir do fim do ano-calendário no qual ocorreu a notificação da denúncia.

EM TESTEMUNHO DO QUE, os abaixo-assinados, devidamente autorizados por seus respectivos Governos, assinaram este Acordo.

Este Acordo foi produzido em dois originais em **Brasília**, neste **20/1** dia **2010AD**, que corresponde ao **5/2/1431A.H.**, nas línguas árabe, portuguesa e inglesa, sendo todos os textos igualmente autênticos. No caso de divergência de interpretação, o texto em inglês prevalecerá.

PELO GOVERNO DO ESTADO
DO CATAR



PELO GOVERNO DA REPÚBLICA
FEDERATIVA DO BRASIL

